



الأمين العام للحكومة
إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

الموضوع : مشروع مرسوم رقم 2.19.543 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20 أبريل 2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية.

*

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له العز والتمكين

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم رفقته، نص مشروع المرسوم المشار إليه في الموضوع أعلاه، راجيا منكم موافاتي بملاحظتكم في شأنه، حتى يتسنى دراستها تمهيدا لعرض هذا المشروع على اجتماع مقبل لمجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير، والسلام.

الأمين العام للحكومة

محمد جوي



الرباط، في

قطاع الطاقة والمعادن

الكتابة العامة

الرقم : /

مذكرة تقديم

يأتي مشروع هذا المرسوم لتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 23 ماي 2016 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية، وإذ يهدف إلى تجاوز الصعوبات التي واجهت تنزيل بعض مقتضيات المرسوم السالف الذكر، لاسيما تلك المتعلقة بإعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المسحوبة أو المنتهية صلاحيتها أو المتخلى عنها وكذا عملية التقويت وإيجار رخص البحث ورخص الاستغلال السارية المفعول. ويتضمن مشروع هذا المرسوم تغيير وتتميم مقتضيات المواد 4 (الفقرة الأولى) و 8 (الفقرة الأولى) و 10 (الفقرة الثانية) و 16 (الفقرتين الثالثة والرابعة) و 19 و 21 (الفقرة الأولى) و 24 (الفقرة الأولى) من المرسوم المشار إليه أعلاه والتي تهتم أساسا:

- الوثائق التي يجب أن يقدمها صاحب طلب رخصة استغلال المناجم في إطار إعادة المنح؛
- شروط تقويت أو إيجار رخص البحث ورخص الاستغلال؛
- مراجعة مبلغ الأجرة عن الخدمات المقدمة من لدن الإدارة المكلفة بالمعادن والمتعلقة بإحداث وبتجديد السندات المنجمية وكذا تلك المتعلقة بالتجاويف والفضلات وأكوام الأنقاض؛

تلكم هي الغاية من إعداد مشروع المرسوم الذي وقع بالعطف كل من وزير الطاقة والمعادن والبيئة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

وزير الطاقة والمعادن والبيئة
امضاء: 

2.19.543

مشروع مرسوم رقم صادر في (.....) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20 أبريل 2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية.



المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن
والبيئية

رئيس الحكومة،

وقع عليه بالعطف:

بناء على القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.76 بتاريخ 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) ولاسيما المواد 4 و14 و18 و19 و38 و44 و54 و58 و69 منه؛

وزير الطاقة

والمعادن والبيئية

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20 أبريل 2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية

وزير الطاقة والمعادن والبيئية

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ (.....)،

رياسحسم ما يلي:

امضاء : عزيز

المادة الأولى:

تغير وتتم على النحو التالي مقتضيات المواد 4 (الفقرة الأولى) و8 و10 (الفقرة الثانية) و16 (الفقرتين الثالثة والرابعة) و19 و21 (الفقرة الأولى) و24 (الفقرة الأولى) من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20 أبريل 2016):

"المادة 4 (الفقرة الأولى): يجب على طالب رخصة البحث، الوثائق التالية:

"- تسمية الشخص الاعتباري

وزير الاقتصاد

والمالية

"-

وزير الاقتصاد والمالية
والمعادن والبيئية

"-

"- وثيقة تثبت من قبل المفوض؛

امضاء : احمد بنشعبون

"- برنامج أشغال مؤقت يشير إلى طبيعة وأهمية الأشغال المبرمجة وإلى طرق البحث المزمع اعتمادها وكذا إلى مبلغ النفقات المتوقعة.

"المادة 8 (الفقرة الأولى): يجب أن يرفق التالية:

"- رقم السند

"-

"-.....؛

"-.....؛

"برنامج الأشغال.....، طبقا لمقتضيات المادة 23 أدناه؛

"- الوثائق الإدارية المسلمة من طرف السلطات المختصة والتي تثبت الوضعية السليمة لصاحب الطلب اتجاه التزاماته الضريبية وسداد اشتراكاته في أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

"المادة 10 (الفقرة الثانية): "يجب أن يرفق بالوثائق التالية:

"- أصل وصل المادة 24 أدناه؛

"- مذكرة تبين على الخصوص الدراسات المنجزة وإحداثيات مواقع الأشغال التي تم تنفيذها ونتائج الدراسات والأشغال المذكورة المحصل عليها وتفسيراتها وكذا الوثائق المثبتة للنفقات التي تم صرفها؛

"-.....؛

"-.....؛

"- برنامج الأشغال الجدولة الزمنية لإتمامه؛

"- التزام، يتعهد بموجبه صاحب الطلب، بتقديم دراسة التأثير على البيئة وقرار الموافقة البيئية وفقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل داخل أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ حصوله على "رخصة الاستغلال. "

"المادة 16 (الفقرتان الثالثة والرابعة):

"(الفقرة الثالثة): يرفق الطلب المذكور بالوثائق التالية:

"- الدبلومات والشهادات؛

"-.....؛

"-.....؛

"- تسمية ومقر سكناه؛

"- أصل وصل دفع أجرة عن الخدمات المقدمة، المنصوص عليها في المادة 24 أدناه، المتعلقة بطلب تفويت أو إيجار رخصة البحث أو تفويت أو إيجار "رخصة الاستغلال أو استغلال مادة أو أكثر من المواد المنجمية داخل المحيط الذي تغطيه رخصة الاستغلال "؛

"- الوثائق الإدارية المسلمة من طرف السلطات المختصة والتي تثبت الوضعية السليمة لصاحب الطلب اتجاه التزاماته الضريبية وسداد اشتراكاته في أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

"(الفقرة الرابعة): "لا يقبل طلب الرخصة المذكورة مرفوقا بالوثائق الإدارية المسلمة من طرف السلطات المختصة والتي تثبت أنه في وضعية سليمة اتجاه التزاماته الضريبية وسداد اشتراكاته في أنظمة الاحتياط الاجتماعي. "

"المادة 19: يجب أن يرفق طلب إعادة في المواد الأولى و4 و10 من هذا المرسوم، ما عدا الوثائق الواردة في البند الثاني والثالث من الفقرة الثانية من المادة 10 من هذا المرسوم.

"بالنسبة للوثائق المذكورة في البند الخامس والسادس من الفقرة الثانية من المادة 10 من هذا المرسوم يتعهد صاحب الطلب بتقديمها داخل أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ قرار إعادة المنح."

"المادة 21(الفقرة الأولى): تتم إعادة منح وتضم:
"- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛

"- ممثل عن مجلس الجهة المعني؛

"- ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالمعادن .

"المادة 24 (الفقرة الأولى): "تحدد على النحو وأكوام الأنقاض:

"- طلب ترخيص الاستكشاف: 50 درهم/كلم² ؛

"- ؛

"- طلب رخصة البحث: 1000 درهم/كلم² ؛

"- طلب رخصة البحث عن التجايف: 1000 درهم/كلم² ؛

"- طلب تجديد رخصة البحث: 1500 درهم/كلم² ؛

"- طلب دمج رخص البحث: 1000 درهم/كلم² ؛

"- طلب إعادة منح رخصة البحث: 2000 درهم مع تكملة أجرة الخدمات المقدمة المتعلقة بإحداث رخصة

"البحث (1000 درهم/كلم²) لإستصدار قرار إعادة المنح ؛

"- طلب تجديد رخصة موضوع الدمج: 1500 درهم/كلم² ؛

"- طلب تجديد رخصة البحث عن التجايف: 1500 درهم/كلم² ؛

"- طلب رخصة استغلال المناجم: 20000 درهم عن محيط مساحته واحد (1) كلم² مع إضافة 10000 درهم عن

"كل كلم² إضافي لنفس الرخصة ؛

"- طلب ترخيص استغلال الفضلات وأكوام الأنقاض: 10000 درهم/كلم² ؛

"- طلب رخصة استغلال التجايف: 10000 درهم/كلم² ؛

"- طلب التجديد الأول لرخصة الاستغلال: 40000 درهم عن محيط مساحته واحد (1) كلم² مع إضافة 20000

"درهم عن كل كلم² إضافي لنفس الرخصة ؛

"- طلب التجديد الثاني لرخصة الاستغلال وما يليه: 60000 درهم عن محيط مساحته واحد (1) كلم² مع إضافة

"20000 درهم عن كل كلم² إضافي لنفس الرخصة ؛

"- طلب إعادة منح رخصة الاستغلال: 5000 درهم مع تكملة أجرة الخدمات المقدمة المتعلقة بإحداث

"رخصة الاستغلال (20000 درهم عن محيط مساحته واحد (1) كلم² مع إضافة 10000 درهم عن

"كل كلم² إضافي لنفس الرخصة) لإستصدار قرار إعادة المنح ؛

"- طلب تجديد ترخيص استغلال الفضلات وأكوام الأنقاض: 20000 درهم/كلم² ؛

"- طلب تفويت رخصة البحث: 1000 درهم/كلم² ؛

"- طلب تفويت رخصة الاستغلال: 100000 درهم؛

"- طلب إيجار رخصة البحث: 1000 درهم/كلم²؛

"- طلب إيجار رخصة الاستغلال أو استغلال مادة أو أكثر من المواد المنجمية داخل المحيط الذي تغطيه رخصة الاستغلال: 10000 درهم عن محيط مساحته واحد (1) كلم² مع إضافة 5000 درهم عن كل كلم² إضافي. "

المادة الثانية:

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى كل من وزير الطاقة والمعادن والبيئية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في(.....)

رئيس الحكومة